ج الإنتاج وتقتل الإنسان

سـوق اليمنيـة

الخاصة باستيراد المبيدات أو التصريح بالإفراج عنها من المنافذ الجمركية خاصة الكيماويات التي تصل إلى المنافذ بدون تصريح مسبق وبدون علم لجنة تسجيل المبيدات ومن أراد أن يتأكد فما عليه سوى القيام بزيارة خاطفة إلى حي المبيدات الكيميائية الواقع بين حي شعوب وحي مصنع الغزل والنسيج في أمانة العاصمة الذي يعج بالروائح والغازات الكيميائية السامة والخطيرة المنبعثة من المحلات والمخازن التجارية المنتشرة بكثافة على جانبي الحي الذي أصبح يطلق عليه بشارع المبيدات.

الدكتور الضبيبي لـ" الثـورة":

المبيـدات شـر لابد مـنه

قال الدكتور منصور الضبيبي -الأستاذ بكلية الزراعة جامعة صنعاء- إن رفع الإنتاج الزراعي يحتاج إلى مدخلات زراعية منها المبيدات.. مشيرا إلى أن وجود مبيدات مزورة ومهربة مجهولة الهوية في السوق اليمنية وجدت نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد.

وأشار في حوار مع "الثورة" إلى أن هناك خسائر اقتصادية تتكبدها البلاد والمواطنون متمثلة في دفع تكاليف لعلاج أمراض السرطان والفشل الكلوي والكبدي حيث تذهب مبالغ كبيرة جدا للعلاجات نتيجة انتشار المبيدات المقلدة والمهربة والمزورة بالإضافة إلى آثار المبيدات السلبية على البيئة والتربة والمياه والإخلال بالتوازن الطبيعي.

■ حوار/ حسن شرف الدين

انتشار

*** بداية.. انتشرت أنواع كثيرة من المبيدات رسمية وغير رسمية.. ما هي آثارها على الزراعة في اليمن؟**

- في البداية أي دولة في العالم تعمل على تحقيق الأمن الغذائي.. ولتحقيق الأمن الغذائي نحتاج إلى رفع الإنتاج، ورفع الإنتاج يحتاج إلى مدخلات زراعية منها المبيدات.. ونستطيع القول أن المبيدات شر لا بد منه، لا توجد زراعة بدون مبيدات..المشكلة الأساسية تكمن في عملية تهريب وتزوير المبيدات..هناك في الأسواق مبيدات مزورة ومهربة مجهولة الهوية، أسماء وكلائها إما مستعارة أو وهمية، وهذه مشكلة كبيرة..ونتيجة الظروف التي تمر بها اليمن تسعى وزارة الزراعة وراء الرخيص.. المبيدات الموجودة في السوق اليمنية للأسف الشديد لا نعرف هل هي مبيدات بالفعل أم لا..وهناك وكلاء معينون لشركة عالمية محترمة يفاجأ بأن السوق ممتلئ بمبيدات مهربة من مناطق أخرى بنفس الماركة، وهذا يعمل له مشاكل كبيرة كتاجر، وكثير من الممارسات الخاطئة يمكن أن تحول التاجر من مستورد إلى مهرب، وهنا الكارثة.

هناك أيضا مشكلة تغذي عملية التهريب والتزوير متعلقة بالقوانين، في القوانين والإجراءات المنظمة لتجارة المبيدات فيها قصور كبير وتحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر، بحيث إنها تكون مشجعة ومنصفة لتجار المبيدات.. لكن الذي يحدث الآن العكس القوانين والتعقيدات تجعل تجار المبيدات يتحولون إلى مهربين.

أسباب

*** ما هي أبرز أسباب انتشار المبيدات المهربة والمزورة؟**

- المبيدات المهربة والمزورة تشكل خطورة كبيرة، قد تكون هذه المبيدات رفضت في دولة معينة، وتم تهريبها إلى اليمن، وهذه كارثة، وقد تكون هناك مصانع موجودة في البحر تأخذ نفايات وأشياء خطيرة تشكل خطراً على الإنسان والبيئة.. دخول مادة كيمياوية خطيرة إلى البلد دون أن تخضع للتحليل أو غير معروفة المصدر ستكون مشاكلها كبيرة جدا، ونحن نعلم أن غلاف بعض المبيدات لو أكلتها الحيوانات يمكن أن يموت، فما بالك بالمبيد.

المسؤولية

*** أين دور الحكومة في الحد من المبيدات المزورة والمهربة؟**

- وزارة الزراعة هي المسؤول الرئيسي، وهي تتحمل جزءاً من المسؤولية في الجوانب الفنية والإجراءات والتحاليل والتصاريح، وأعتقد أن الوزارة في ظل المشاكل والوضع الأمني عليها أن تحكم الحدود والمنافذ..ويجب على الوزارة وضع قائمة بالمبيدات الممنوعة وتعميمها على المزارعين..الدول المنتجة حريصة على أن تنتج مواد آمنة رغم ارتفاع ثمنها إلا أنها تكون أكثر أمانا على الإنسان والبيئة..أيضا إجراءات تسجيل المبيدات هناك تعقيدات، أي تاجر لديه مبيد جديد يريد تسجيله يواجه بإجراءات طويلة جدا..يفترض أن يعاد النظر في هذه الإجراءات كالدول الأخرى والآليات المتبعة في منظمة "الفاو" كجهة عالمية ونقوم بالإجراءات التي تسهل تسجيل المبيد وفي نفس الوقت لا تكون حجر عثرة أمام التاجر ولا تكون مشجعة للمهرب أن يهرب هذه المبيدات بحجة أنها ليست مصرحة.

هناك جانب آخر وهو الجانب الإرشادي.. هناك من المزارعين من يستخدم المبيد بدون قراءة العبوة ولا يعرف أي شيء عن احتياطات السلامة ولا يعرف فترة الأمان للمبيد ولا يعرف الجرعات المناسبة، هؤلاء يحتاجون إلى إرشادات في كيفية استخدام المبيدات والتخلص منها.. قمنا بزيارات ميدانية إلى عدد من المزارع ووجدنا بعض المزارعين يستخدمون عبوات المبيدات الفارغة للاستخدام اليوم كشرب الماء وحفظ العسل والسمن ولا يعرف آثار المواد المتبقية في هذه العبوات على جسمه..الجانب الإرشادي فيه قصور كبير جدا ويحتاج إلى التركيز أكثر.

تعرفة أقل

*** البعض يقول إن غياب الدعم الحكومي لشراء المبيدات ذات الجودة أدى إلى تفضيل المزارعين للمبيدات رخيصة الثمن سريعة الإنتاج المهربة والمقلدة.. تعليقك؟**

- هذه قضية مهمة جدا.. ليس مطلوباً من الحكومة دفع مبالغ، يمكنها تخفيض التعرفة الجمركية، وهذا الموضوع ليس فقط للمبيدات.. وبحكم تعاملي مع المزارعين والمبيدات وجميع الحلقات العاملة في الزراعة، موضوع المدخلات الزراعية تعتبر من أهم الأشياء الضرورية لزيادة الإنتاج من حيث الكم والنوع..إذا أردنا تحقيق الأمن الغذائي يفترض أن تكون التعرفة الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي أن تكون أدنى ما يمكن.. سواء كانت المبيدات أو الأسمدة أو البذور أو شبكات الري..لأن هذه لا أحد يأخذها عبثاً، وجميعها تستخدم في الزراعة وتساهم في الإنتاج، وكلما كانت رخيصة وصلت إلى المزارع رخيصة، وكلما أضيفت عليها رسوم ومبالغ التجار يضيفها على السلعة والمزارع يدفع الثمن وفي النهاية الذي يدفع هو المستهلك والمواطن.

عفا عليها الزمن

*** هناك مبيدات تقليدية اختفت كان يستخدمها المزارعون في المزارع.. ما سبب اختفائها؟**

- هناك مبيدات قديمة عفا عليها الزمن، بدأت كثير من الدول تدخلها ضمن المبيدات المحظورة..يجب عدم إدخال المبيدات القديمة التي يصل عمرها إلى عشرين سنة موجودة في السوق..كذلك المبيدات المنتهية مشكلة إضافية، كميات كبيرة ومعينة تبقى لدى التاجر ويحاول التخلص منها بطرق غير مسئولة..التاجر نفسه لديه قصور في الوقع حيث يقوم بالمتاجرة في المبيدات، وعندما تسأله عن مخاطر المبيدات تجده لا يعرف شيئاً..ويفترض أن تكون هناك آلية في استعادة عبوات المبيدات للتخلص منها وإتلافها بالطرق الحديثة للحد من آثارها السلبية..في كثير من الدول يباع المبيد مثل ما يباع الدواء في الصيدلية ويتم تسجيل المبيد ومن اشتراه واسم المبيد ورقمه لاستعادة العبوة من المزارع عبر آلية تحفيزية لإرجاع العبوات.

التوعية الزراعية

*** تحدثت عن الجانب الإرشادي.. أين دور الجمعيات الزراعية في توعية المزارعين؟**

- للأسف الشديد الجمعيات الزراعية على كثرها، الفعالة منها قليلة جدا، للأسف المسئولية المجتمعية لدى بعض الجمعيات تبحث عن الكسب والربح.. والكسب والربح شيء مشروع لكن يفترض أن تكون المسئولية المجتمعية موجودة..ويفترض أن تكون هناك آلية للإرشاد الزراعي من قبل تجار المبيدات من باب المسئولية المجتمعية من خلال دعم البرامج التوعوية والإرشادية.

دراسات قليلة

*** كأكاديميين.. هل قمتم بإجراء أبحاث علمية حول المبيدات الموجودة في السوق ومدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس؟**

- هناك بعض الدراسات القليلة جدا في هذا الموضوع.. وفي بلدنا الدعم للبحث العلمي ضعيف جدا ويكاد يكون معدوما.. للأسف الشديد الباحثون الأكاديميون الموجودون يجرون أبحاثا لأجل الترقية فقط، لكن عمل بحث علمي يحتاج إلى تكاليف ومن يدفع هذه التكاليف، ومثل هذه الأبحاث تحتاج إلى مبالغ كبيرة جدا وإلى أرض ومدخلات زراعية وتجارب ومسوحات وإلى تحاليل للأشخاص، لكن للأسف لايوجد أي دعم من قبل الجامعات ولا وزارة التعليم العالي ولا وزارة الصحة تتبنى أو تنظم مثل هذه الأبحاث.. وبالتالي تكاد الأبحاث تكون شبه معدومة إن لم تكن معدومة بالفعل.

النظر بجدية

*** ما هو المطلوب من الحكومة تجاه الحد من المبيدات المهربة والمزورة والمقلدة؟**

- المطلوب من الحكومة النظر إلى هذا الموضوع بجدية، لأن المبيدات خطيرة جدا، ولو حسبناها ماديا فكم تدفع من تكاليف لعلاج الأمراض: السرطانات والفشل الكلوي والكبدي، سنجد أن هناك مبالغ كبيرة جدا تذهب للعلاجات..والشيء الآخر للمبيدات أخطار في تلوث البيئة والتربة والمياه والإخلال بالتوازن الطبيعي، وهذه جميعها تؤدي إلى خسائر مالية مهولة لا نستطيع تقديرها.. ومن أجل المحافظة على صحة الإنسان البيئة والمياه والتربة والحفاظ على التوازن الطبيعي لا بد من وضع آليات محكمة وفي إطار المعقول.. أحيانا نضع قانوناً قد يخنق حلقة من حلقات المدخلات الزراعية سواء كان تاجر المبيد أو المستورد أو تاجر التجزئة، وللأسف الشديد الآن أصبحت هناك حملات إعلامية تجعل من التاجر وكأنه قاتل، وهذا خطأ.. تجار المبيدات هم تجار من حقهم أن يتاجروا وأن يكسبوا، لكن بنظام وقانون وإجراءات علمية ضمن المعقول..مثل ما يجري في كثير من دول العالم..نحن لسنا خارجين من العالم، العالم أصبح قرية واحدة، علينا عمل المختبرات مثل الآخرين ووضع لوائح منظمة وإجراءات معقولة ومقبولة.

يجب على التجار أن يتحملوا المسئولية المجتمعية ويجب أن يكون لهم دور في التوعية بكيفية استخدام المبيدات والحفاظ على البيئة والتربة.. وأؤكد على أهمية تطبيق القوانين وتسهيل الإجراءات..ولا بد من إعادة النظر فيها بحيث أنها تنسجم مع الوضع وتحقق المكسب للجميع، بحيث لا تكون مجحفة في حق التاجر ولا تعرض المستهلك أو المزارع للأخطار.

مسؤول تسجيل المبيدات بوزارة الزراعة والري لـ" الثـورة"

مزارعو القات يستخدمون المبيدات والاسمدة كمحسنات تجميلية ...وهنا الكارثة

سوق المبيدات في اليمن تتراوح بين 500-750 مليون دولار سنويا

أكد المهندس علي محمد محرز مسؤول تسجيل المبيدات بوزارة الزراعة والري أن القات هو المسؤول الأول عن مشكلة المبيدات في اليمن حيث يستهلك 75% من الكمية المتواجدة في السوق سواء الداخلة بصفة رسمية أو المهربة .

كاشفا أن المبيدات المهربة تفوق خمسة أضعاف المرخص وما يزيد من تفاقم هذه المشكلة هو اتجاه المزارعين لعمل خلطات من المبيدات لإنتاج سموم هدفها المعالجة التجميلية للمنتج الأمر الذي يتسبب في كارثة ومخاطرة لا يعرفون نتائجها السلبية على الإطلاق.

وقال إن اليمن رغم ذلك لا تزال من أقل الدول استخداماً للمبيدات وأن الجهات المسؤولة منعت أكثر من 196 مادة وفقاً للترقيم الدولي وقوائم المنع المعتمدة من المركز الدولي للسرطان ومن الاتحاد الأوروبي ومن وكالة التنمية الأمريكية وهناك حوالي 80 مادة تدخل ضمن الاتفاقيات الدولية الممنوعة تداولها و55 صنفا مقيدة وغير مسموح بدخولها.

لقاء/ أحمد الطيار

*** كم تقدرون حجم واردات اليمن الرسمية من المبيدات؟**

نحن نتوقع أن حجم الاستهلاك السنوي من 3000-3500 طن لمختلف الأنواع الحشري والفطري والعناكبي لكن للأسف لا توجد أي إحصائيات رسمية توثق ذلك لأن الكميات التي تأتي عن طريق التهريب كبيرة وهي خارج سيطرة الجهات الرسمية والرقابية ،ولهذا لانعرف كم يوجد في السوق .

ولتبسيط الموضوع على القارئ نشير إلى أننا في عام 2012م قمنا بمنح ترخيص لاستيراد 650 طنا بينما وجدنا وفقا لدراسات وتقديرات أن السوق يحوي على 2900 طن تقريبا أي أن الكمية الداخلة إليه تهريب تعادل خمسة أضعاف ، فالمهرب بهذا الشكل نستطيع القول أنه يشكل نحو 75% حجم ما هو متواجد في السوق ، العام الماضي 2013م قمنا كجهة رسمية مسئولة بإجراءات لتسهيل عمليات الاستيراد وتجارة المبيدات من أجل الحد من التهريب ومكافحة على أساس إتاحة الفرصة للمستوردين للاستيراد بشكل رسمي ،وفعلا الناس تجاوبت مع ذلك وبدأت أعداد المبيدات تدخل السوق بصفة رسمية لكن لاحظنا أن الكمية بدأت في الارتفاع فالمستورد زاد إلى اكثر من 1500 طن ومازلنا نعدّ الأرقام لتتضح أكثر وسيتم إنجازها قريبا.

المشكلة

نحن في 2006م أصدرنا قائمة بالممنوعات من المبيدات دخولها البلاد وتم تحديدها في 196 مادة ممنوعة و55 مادة مقيدة وهذه المواد معظمها تتداول في دول الجوار كالسعودية وعمان وجيبوتي والسودان ودبي ودول كثيرة أخرى ونحن منعناها لأنها تستخدم بكثافة على القات ولذلك تأتي لليمن تهريباً من تلك الدول وهي مبيدات ليست مسرطنة عالميا بل لأنها تستخدم لرش القات بكثرة ونحن منعناها لهذا السبب وهو منع محلي وليس عالمياً ،ولذلك من السهولة دخولها لأنها لو كانت ممنوعة في دول الجوار لكان من الصعب دخولها لليمن ولو منعت هناك لما استطاع المهربون الوصول اليها.

التهريب

هذا الموضوع يقودنا لسؤال هام وهو لماذا يتم تهريب المبيدات ولماذا يتجه المهربون لهذه التجارة بدلا من الاستيراد بطرق رسمية؟

للإجابة على هذا السؤال هناك شق مهم نود توضيحه ويتعلق بالقات فهذه الشجرة هي شجرة مدرة للمال في المقام الأول الأمر الذي يدفع بالمزارع لعمل إجراء معقد جداً لا يدرس في الأكاديميات والمعاهد الزراعية حيث يقوم المزارعون باستخدام أنواع معينة من المبيدات ويخلطونها معاً لإنتاج مبيد يقوم بوظائف محددة فالأول للتنشيط الثمرة والثاني لتحسين إنتاجها والثالث لتلوينها وتجميلها فالمزارع هنا يقوم بعمل مخالف علميا وقانونيا إذا لا يستخدم المبيد للمكافحة من الآفات إنما لتنشيط وتلوين وتحسين هذا المحصول الأمر الذي يزيد من قيمتها ودخله في السوق فالحقل الذي يمكن أن يجني منه بـ 20000 ريال يمكن أن يدر أكثر من 50000 ريال في القطعة الواحدة بسبب لعبة الخلطات وهذا هو السر وراء تفشي ظاهرة التهريب لأنواع معينة من المبيدات.

الخلطات

*** علميا ما طبيعة هذه الخلطات وما تأثيرها ؟**

* هذه الخلطات هي في الأصل عدة أنواع من المبيدات تأتي لليمن من خلال التهريب ويقوم المزارع بعمل تجارب لخلطها مع بعضها البعض بنسب معينة حتى يصل إلى اكتشاف الخلطة التي يريدها أو يرى أنها فعالة لهدفه من التحسين والتلوين والتغذية ولا يكتفي المزارع بذلك بل يقوم بخلطها أيضا بأنواع من الأسمدة أيضا لإعطاء مفعولية تفوق الخيال ويقوم برشها على القات ،وعلميا نحن نعرف أن المبيد مكون من ست ذرات أو جزئيات وعملها يكمن في خطوات علمية فالأول هو مبيد سام ثم يتفكك ويتحول لسماد وهذا الذي يعمل التنشيط لأن جزئياته تفككت وتحولت إلى سماد وهذا السماد يتحول ويدخل في العمليات الحيوية داخل النبات ويعمله له تنشيط وهذه العملية تعجب المزارعين حتى أنهم في فصل الشتاء يقومون برشه عدة رشات يسميها المدني ويباع قات في وقت تكون الأسعار مرتفعة جدا بسبب المبيدات رشة بعد رشة فيصل إلى هذه النتيجة.

اتجاه

*** السؤال الرئيس هنا المبيدات المرخصة والتي تدخل رسميا إلى اليمن على أي المحاصيل يتم استخدامها ولهم نسبة استفادة المزارع والإنتاج الزراعي فيها؟**

- المبيدات المهربة معظمها تستخدم على القات وتصل هذه النسبة إلى 70% وأكثر وهذه العملية هي المشكلة والكارثة الكبرى، فالقات هو المشكلة وسبب الكارثة كلها، لماذا؟..لأن المبيدات تتفكك بالحرارة حين ترش على المحاصيل، وحيث أن القات لا يتعرض للحرارة أي النضج على النار بل يؤكل طازجا من الحقل إلى المستهلك، وهنا مكمن الخطورة فيه، لأن المبيد يصل إلى المستهلك ويؤكل دون أن تتفكك المادة السامة منه، فالمبيدات التي درجت سميتها طويلة، هذه تؤثر، وهذه هي التي حاولنا منعها في الإدارة، فمشاكلنا كلها تأتي من القات وأكثر المبيدات المعروضة في الأسواق تتجه لمحصول القات والمشكلة أن المزارعين لا يستخدمون المبيدات لمكافحة الآفات، فهم في الدرجة الأولى يستخدمونها للمكافحة وفي الثانية كمحسن أو كمبسط، وفي المرحلة الثالثة ملون، حتى أنهم يستخدمون مبيدات الغاز ويسمونها مربي أو مغذي ويقولون هذا مغذ وليس مبيداً، فالمزارع يستخدمون المبيدات كصفة تجميلية فقط، ولما نقوم بنصح المزارع بأن يعمل 2 مليلتر للتر الواحد يقوم بعمل 6 مل لترات، وبدلا من الرش كل 15 يوما يقوم بالرش كل 6 أيام.

الخطورة

*** ما مكمن الخطورة في هذه العملية؟**

- هنا تكمن الخطورة وهي خطرة جدا، والمزارعون لا يستمعون للتوعية، وهناك أناس لا يلتزمون بالتعليمات والتحذيرات ولا يهمهم أي شيء سوى الفلوس، فيما هناك الآلاف من المزارعين لديهم ضمير وذمة، لكن الخوف ممن يسعون وراء المال الذين لا يبالون بصحة الناس ويمكنهم رش القات حتى وهو داخل الأكياس، فنحن نوصي دائما بالانتباه والتأكيد على فترة الأمان لاستخدام المبيدات.

اقتصاد زراعي

*** هل العامل الرئيسي في استخدام المبيدات اقتصادي على الزارعين؟**

- القات هو سبب مشاكل اليمن، فهو يستهلك كل المقدرات الزراعية، يستخدم 40% من المياه ويستخدم الأرض نفسها، حتى أن المساحة المزروعة فيه تتجاوز 2000 و500 هكتار والمبيدات تتجه لهذه الشجرة، كما يستخدم الهواء أيضا وتلوثه وينفق عليها أموالا طائلة، فمزارعو القات يشترون أغلى المبيدات ويرشونها عليه، يشترون اللتر بقيمة 15 ألف ريال ولا يمكنهم أن يشتروا بهذا المبلغ المبيد لرشه على محاصيل أخرى.

نفقات

*** كم تقدر النفقات على سوق المبيدات في اليمن؟**

- يمكننا القول أنها ما بين 500 إلى 750 مليون دولار سنويا..ولا توجد دراسات أو إحصائيات تبين ذلك، خصوصا في ضوء التداخل بين المواد الكميائية والمبيدات، لكننا نؤكد هنا أن القات يستهلك 70% منه والباقي يستهلك على الزراعة المروية، وغالبية الزراعة المطرية لا يستخدم لها المبيدات.. وعند حديثنا عن السوق يمكن التأكيد أن اليمن تعد سوقا صغيرة جدا لاستخدام المبيدات مقارنة بالدول الأخرى، لأن اليمن لا تزال بيئة طبيعية في أغلب أراضيها ومعظمها لم تدخل المبيدات إليها سوى المناطق التي تزرع فيها القات ولذلك الكثير من الدارسين والباحثين الألمان يأتون اليمن لدراسة البيئة وتأثيرات المبيدات عليها.

المربي

*** هل بالإمكان إلقاء الضوء على حقيقة ما يتداوله الناس من مبيد المربي؟**

- هذه المادة هي مبيد سمي، ويتم رشها على القات مع مبيدات أخرى وسماد.. وللعلم فالنبات يحتاج 16 عنصرا كالفسفور والحديد والنيتروجين والأمونيا وغيرها ويقوم المزارعون بأنفسهم بخلط عدة مبيدات كما أوضحنا وينتجون مادة جديدة يسمونها "مربي" وهي خطرة جدا للغاية تؤثر في تركيبة النبات وحركته العضوية.

السرطانات

*** ما مدى صحة الأقوال التي تقول أن المبيدات هي السبب الرئيسي للسرطان في اليمن؟**

- هذا غير صحيح..التصنيف العالمي للأسباب الرئيسية للسرطان يقول إن التبغ هو المسئول الأول، يليه الإشعاعات، وهذا تصنيف المركز الدولي للسرطان، ومنظمة الأغذية العالمية والأمم المتحدة فيما تمثل المبيدات 2% فقط، ورغم ذلك نؤكد أن المبيدات التي يعتقد أن لها علاقة بالسرطان ممنوعة نهائيا من دخول اليمن.

المنع

*** ما هي المبيدات المسرطنة وكيف تمنعونها؟**

- لدينا قائمة بالمبيدات وفقا للترقيم الدولي وتأخذ تصنيفات محددة، فالصنف A يحتمل أن يكون مسرطنا وB أقل خطورة وC أقل احتمالا ونحن في اليمن منعناها جميعا، ولدينا قائمة معتمدة من المركز الدولي للسرطان ومن الاتحاد الأوروبي ومن وكالة التنمية الأمريكية يتم تطبيقها، ومنعنا حوالي 80 مادة تدخل ضمن الاتفاقيات الدولية الممنوعة تداولها.

كلمة أخيرة

- أدعو كل المزارعين لمراقبة الله سبحانه وتعالى، وأن تكون لديهم ذمة، وعليهم الالتزام بفترة الأمان، فهي الوحيدة التي تقف لحماية أبنائنا من خطر المبيدات..فكل دول العالم لديهم هذه المسئولية، والتقيد بها يبقينا في فترة آمنة، وهذا هو الفارق بين العالم المتقدم والعالم النامي.